الأمم المتحدة

A/67/443

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة عايدة **هودجيتش** (البوسنة والهرسك)

أولا – مقدمة

١ – بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والستين، البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١٩ و ٢٠ و ٢٩ و ٣٣ المعقودة في ١ و ٥ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/67/SR.19 و 20 و 29 و 33). ويوجه النظر أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السادسة المعقودة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/67/SR.2-6).

٣ – وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/67/294)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير المتعلق بالقرارات الرئيسية والتوصيات الرئيسية بشأن السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي (A/67/86-E/2012/71)؛

191212 181212 12-65217 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ج) مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة (A/67/553)؛

٤ - وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلالي (انظر A/C.2/67/SR.19).

٥ - وفي الجلسة نفسها، رد مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على التعليقات التي أبداها ممثلا إثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة وعلى الأسئلة التي طرحاها (انظر A/C.2/67/SR.19).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.31 و A/C.2/67/L.48

٦ - في الجلسة ٢٩ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي'' (A/C.2/67/L.31)، وفيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، وإلى قراريها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

''**وإذ تكرر تأكيد** ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة للأزمات العالمية، وخصوصا الفقر وعدم التساوي

في توزيع الدخل، التي تؤثر على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها في الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله تقلّب أسعار الغذاء المفرط من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشير** إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا للإسراع في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية،

”**وإذ تشير** إلى قراريها ٢٢١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، و ٢٢٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

”**وإذ تشير** إلى الالتزامات المعلنة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإذ تلاحظ مع التقدير إطلاق التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الزراعة في أفريقيا، وتوسيع استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من الإنتاجية الزراعية المستدامة إلى نطاق مناسب، والحد من المخاطر التي تتحملها الاقتصادات والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا،

”**وإذ تشدّد** على أهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص

للجميع في الزراعة عن طريق تحسين كبير في فرص الوصول إلى الأسواق، والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بحلول عام ٢٠١٣، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥،

”**وإذ تعيد تأكيد** حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وتؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، وخاصة احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين للضرر، وذلك من خلال جملة سبل، منها وضع البرامج الهادفة والفعالة،

”**وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق** من الكارثة الإنسانية الواسعة النطاق والمتواصلة التي يواجهها ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

”**وإذ تدرك** التحديات التي يمثلها تغير المناخ على تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأن البلدان النامية يُحتمل أن تكون في خطر كبير نتيجة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن جملة أمور، منها تغير المناخ،

”**وإذ تسلّم** بأن خسائر الأغذية وهدرها، التي تبلغ ١,٣ بليون طن، أو نحو ثلث إنتاج الغذاء العالمي السنوي، تحدث في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وذلك بسبب الممارسات الاستهلاكية غير المستدامة وعدم وجود البنية التحتية، على التوالي، وإذ تسلّم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الخسائر قبل الحصاد وبعده، وهدر الأغذية في مرحلة الاستهلاك،

”**وإذ تكرر تأكيد** أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية،

”**وإذ تسلم** بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والصيادون والرعاة والمشتغلون بالحراجة، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة

باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء وأن ينشّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،

”**وإذ تسلم** بالدور المهم والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظها واستخدامها بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

”**وإذ تحيط علما** بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين سياسات الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

”٣ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي يعد تحديا دوليا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، على حد سواء، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يجب أن تُوضع وتُصمّم ويُمسك بزمام أمرها وتُوجّه في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

”٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

”٥ - **ترحب** بمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي أطلقها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كرؤية لمستقبل خال من الجوع؛

”٦ - **ترحب أيضا** بإعلان عام ٢٠١٣ السنة الدولية للكينوا وإطلاق السنة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتشجع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على الاستفادة من السنة كوسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز والشعوب الأصلية الأخرى والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر، وتشدد، في هذا الصدد، على تشكيل اللجنة الدولية لتنسيق السنة الدولية للكينوا، التي سوف تشجع تنظيم البرامج والأنشطة لضمان نجاح السنة، بما في ذلك وضع الخطة الرئيسية لأنشطة السنة الدولية للكينوا، تحت شعار ’مستقبل غُرس منذ آلاف السنوات‘؛

”٧ - **ترحب كذلك** بقرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعيين خوان إيبو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ونادين هيريديا ألاركون دي هومالا، عقيلة رئيس بيرو، سفيرين خاصين لدى منظمة الأغذية والزراعة للسنة الدولية للكينوا، اعترافا بدورهما القيادي والتزامهما في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية؛

”٨ - **ترحب كذلك** بتوسيع نطاق مبادرة التغذية، التي تشجع زيادة الالتزام السياسي ومواءمة البرامج لتسريع خفض مستويات الجوع العالمي وسوء التغذية، مع التركيز على النساء والأطفال دون سن الثانية؛

”٩ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية وتقلبها بشكل مفرط وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

”١٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين المستدامين على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية، ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون الدولي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية؛

”١١ - **تؤكد كذلك** ضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بوسائل منها التعاون الدولي، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للبلدان النامية التي أصبحت أعداد كبيرة منها مستوردة صافية للأغذية؛

”١٢ - **تسلم** بضرورة زيادة مقاومة الإنتاج الغذائي والزراعي لتغير المناخ؛

”١٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع لدى أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛

”١٤ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وفي هذا الصدد، تؤكد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

”١٥ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الوصول إلى نتائج البحوث والتكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء؛

”١٦ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في الزراعة، وتلاحظ بقلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بأصول ومدخلات وخدمات كثيرة، وتشدد على ضرورة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء الريفيات وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والأمن الغذائي لهن ولأسرهن، وتعزيز المعايير المعيشية الملائمة لهن وظروف العمل اللائقة وسبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

”١٧ - **تؤكد** ضرورة تحسين موثوقية وآنية نظم الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على تطوير تلك النظم واستخدامها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي

والدولي، مع التركيز على البلدان المعرضة بشكل خاص لصدمات أسعار الغذاء والطوارئ الغذائية؛

”١٨ - **تؤكد** أهمية توافر معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الغذاء؛

”١٩ - **تشدد** على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، والتأكيد على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تلبية احتياجات المجتمعات الريفية من خلال جملة أمور منها تعزيز وصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، إلى الائتمان وسائر الخدمات المالية والأسواق وتأمين حيازة الأراضي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف والتكنولوجيات المناسبة الميسورة السعر، بما في ذلك ما يتعلق بالري بكفاءة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، وتجميع المياه وتخزينها، وتطوير البنية التحتية الريفية والملائمة؛

”٢٠ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

”٢١ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية، وتؤكد أن تحقيق حصيلة آنية وطموحة وشاملة ومتوازنة وذات توجّه إنمائي لجولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يكون أمرا مهما وإجراء رئيسيا لتحسين الأمن الغذائي؛

''٢٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمنظمة التجارة العالمية أن تتخذ تدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على زيادة تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها الأكبر على فقراء العالم والإسهام في دعم صغار المنتجين والمهمشين في البلدان النامية؛

''٢٣ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛

''٢٤ - **تؤكد أيضا** على ضرورة الحد من خسائر الغذاء وهدره على امتداد السلسلة الغذائية؛

''٢٥ - **تشجع** على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، وفي تمويلها، بوسائل منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، ودعم نظم البحث الوطنية، الجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والممارسات والبحوث؛

''٢٦ - **تسلم** بدور لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي في سياق الشراكة العالمية من أجل الأمن الغذائي؛

''٢٧ - **تشجع** على بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

”٢٨ - **تشجع** البلدان على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، مقترنة بالهدف العام المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم إعمال الحق في الغذاء الكافي تدريجيا في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

”٢٩ - **تؤكد من جديد** التزاماتها ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

”٣٠ - **تدعو** العمليات الحكومية الدولية وسائر العمليات ذات الصلة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

”٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار؛

”٣٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ’التنمية الزراعية والأمن الغذائي‘“.

٧ - وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون ”التنمية الزراعية والأمن الغذائي“ (A/C.2/67/L.48) الذي قدمه نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو ستيفانيلي (إيطاليا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.31.

٨ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/67/L.48 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، قامت ممثلة الجمهورية الدومينيكية، بصفتها ميسرة مشروع القرار، بتصويب مشروع القرار شفويا (انظر A/C.2/67/SR.33).

١٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.48 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٣).

١١ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/67/SR.33).

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.48، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/67/L.31 بسحب مشروع قرارهم.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٣ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢]، وجدول أعمال القرن ٢١[٣] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٤]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٥]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[٦]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧]، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية[١٠]، وبرنامج عمل

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ١/٦٠.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣.

(١٠) القرار ١/٦٥.

العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١١]، فضلا عن قراريها ٦٥/١٧٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢[١٢]، والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٦/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للكينوا و ٦٦/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تقع في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها في الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر أيضا تأكيد أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله تقلّب أسعار الغذاء المفرط من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٣]، وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٤]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا للإسراع في خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى

---

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٢) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٤) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٥]،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والسياساتية المبينة في مبادرة أكيلا للأمن الغذائي، وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الزراعة في أفريقيا، وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية المتسمين بالاستدامة، والحد من المخاطر التي تتحملها الاقتصادات والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد مجلس الاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ لإعلان أبوجا بشأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، الذي دعا فيه المجلس، ضمن جملة أمور، إلى تجديد الالتزام بتخصيص المزيد من الموارد في الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة وإلى اعتماد برامج للتعجيل بتنمية سلاسل القيمة للسلع الأساسية الغذائية الاستراتيجية وبناء نظم تنافسية للإمدادات الغذائية وتقليل الاعتماد على واردات الأغذية،

وإذ تشدّد على أهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مواتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل زيادة تكافؤ الفرص للجميع في التجارة الزراعية عن طريق إدخال تحسين كبير في فرص الوصول إلى الأسواق، والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو

(١٥) انظر القرار ٥٥/٢.

المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١٦]، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٧]، وإعلان هونغ كونغ الوزاري[١٨]،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، وخاصة احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومَن هم عرضة للضرر،

وإذ تشدد على أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية للأمن الغذائي،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من الكارثة الإنسانية الواسعة النطاق والمتواصلة التي يواجهها ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

وإذ تأخذ في اعتبارها الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي بطريقة متسقة مع الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني،

وإذ تقر بحدوث فاقد وهدر في الأغذية يقدران بـ ١,٣ بليون دولار سنويا في البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المرتفع على السواء في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وكذلك في مرحلة الاستهلاك، وإذ تسلم بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الفاقد والهدر في الأغذية قبل الحصاد وبعده،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلّم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك والرعاة والمشتغلون بالحراجة، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء وأن ينشِّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،

---

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WTIL/579.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (05)/DEC.

وإذ تسلّم أيضا بالأهمية والدور الإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامهما بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ ترحب بنتائج الدورة (الاستثنائية) الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت بروما، في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، وأقرت المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٩]، وبنتائج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ تحيط علما بتقريري فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي المعنونين ''الأمن الغذائي وتغير المناخ'' و ''الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي'' والاختصاصات المعتمدة لعملية تشاور شاملة للجميع داخل اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول وضمان تحمُّل المسؤولية عنها على نطاق واسع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢٠]؛

٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين الممارسات الزراعية المستدامة والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٣ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي والتغذية تحدٍ عالمي ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وللقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يجب أن تُوضع وتُصمّم ويُمسك بزمام أمرها وتُوجّه وتُشكَّل في إطار وطني بالتشاور

---

(١٩) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security* (Rome, 2012).

(٢٠) A/67/294.

مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إعطاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج التي تشملها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢١]، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

٥ - **ترحب** بالمبادرة المتعلقة بتحدي القضاء على الجوع التي أطلقها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتبارها رؤية لمستقبل خالٍ من الجوع؛

٦ - **ترحب أيضا** بإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠١٣ السنة الدولية للكينوا[٢٢] وبإطلاق تلك السنة عالميا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتشجع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف صاحبة المصلحة على اغتنام فرصة السنة باعتبارها وسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز وغيرهم من الشعوب الأصلية والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية والقضاء على الفقر والتوعية بإسهام تلك المعارف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الأنشطة خلال السنة، على النحو المبين في المخطط العام لأنشطة السنة المعنون ''مستقبلٌ مغروسةٌ بذورُه منذ آلاف السنين''[٢٣]، وتشير إلى الفقرة ٣ من تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن دورته الرابعة والأربعين بعد المائة [٢٤]؛

٧ - **تحيط علما** بتقرير المجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن دورته الرابعة والأربعين بعد المائة الذي يشدد على أهمية دعم المنظمة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية؛

٨ - **ترحب** بحركة الارتقاء بمستوى التغذية، التي تشجع على زيادة الالتزام السياسي والاتساق بين البرامج للحد من الجوع ونقص التغذية على الصعيد العالمي، مع التشديد على التصدي لنقص التغذية لدى النساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية؛

---

(٢١) A/57/304، المرفق.

(٢٢) القرار ٦٦/٢٢١.

(٢٣) A/67/553، المرفق.

(٢٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة CL 144/REP.

٩ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

١٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين المستدامين على الصعيد العالمي، مع ملاحظة تنوع الظروف والنظم الزراعية، بما في ذلك من خلال تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية، وتعزيز التعاون الدولي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية؛

١١ - **تشجع** جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في عملية التشاور والتفاوض الشاملة للجميع داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية ولضمان تحمُّل المسؤولية عن تلك المبادئ على نطاق أوسع، مع مراعاة الأطر القائمة، مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولية للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛

١٢ - **تسلّم** بضرورة الحد من سرعة تأثر إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي بتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية الواعية بالمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها، والزراعة الحافظة للموارد، ومخططات إدارة المياه، والبذور المقاومة للجفاف والسيول، والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، بما في ذلك قدرة الفئات والنظم الغذائية الضعيفة على التكيف، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته باعتبارهما شاغلا رئيسيا وهدفا لدى جميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع لدى أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛

١٤ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج

الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٥ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى التشجيع على إحداث توسع كبير في البحوث المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة وخدمات الإرشاد والتدريب والتعليم وتمويلها من جميع المصادر، لتحسين الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا من القطاعات المعززة للتنمية ولبناء القدرة على التكيف لضمان التعافي بشكل أفضل من آثار الأزمات والصدمات، وذلك بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه لزيادة أثره في التنمية، ودعم منظومات البحوث والجامعات الرسمية والمؤسسات البحثية الوطنية، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها من الطرفين، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها من الطرفين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب في الوقت نفسه لحفظ الموارد الوراثية؛

١٦ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ بقلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتشدد على ضرورة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء الريفيات وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والأمن الغذائي لهن ولأسرهن، وتعزيز مستويات المعيشة الملائمة لهن وظروف العمل اللائقة وسبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعزز، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، نمو التعاونيات الزراعية عن طريق تيسير إمكانية الحصول على التمويل الميسَّر واتباع أساليب الإنتاج المستدامة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

١٨ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء تكرار انعدام الأمن الغذائي في مناطق مختلفة من العالم وتأثيره السلبي المستمر على الصحة والتغذية، وخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

١٩ - **ترحب** بالتحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل التي تهدف إلى زيادة قدرة القطاعات الضعيفة من سكان منطقة الساحل على التكيف عن طريق إحداث تآزر أكبر بين إجراءات الطوارئ والاستراتيجيات الطويلة الأجل الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لأزمات الغذاء، وذلك بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛

٢٠ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية للارتفاع الجائر في مستوى الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية؛

٢١ - **تسلّم** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية هذه النظم وتوخيها حُسن التوقيت على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان المعرضة بشكل خاص لمواجهة صدمات سعرية وحالات طوارئ غذائية؛

٢٢ - **تسلّم أيضا** بأهمية المعلومات المتسمة بحسن التوقيت والدقة والشفافية للمساعدة في التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما بالمبادرات العالمية والإقليمية، التي تشمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الرد السريع التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام معلومات الأمن الغذائي التابع لمنظمة أمم جنوب شرقي آسيا ومنبر معلومات الأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحث المنظمات الدولية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والحكومات على المشاركة في هذه المبادرات وضمان النشر العلني لمنتجات إعلامية جيدة التوقيت والنوعية عن أسواق الأغذية؛

٢٣ - **تشدد** على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تلبية احتياجات المجتمعات الريفية من خلال جملة أمور منها زيادة فرص حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، على الائتمان وسائر الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق وتمتعهم بحيازة مؤمنة للأراضي وحصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف والتكنولوجيات المناسبة المعقولة التكلفة، بما في ذلك ما يتعلق بالري بكفاءة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، وتجميع المياه وتخزينها؛

٢٤ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٥ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية، وتشدد على أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية وفقا للولاية الموضوعة لها سيكون إنجازا رئيسيا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي؛

٢٦ - **تؤكد أيضا** الحاجة إلى إزالة القيود المفروضة على صادرات الأغذية والضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وإلى عدم فرض هذه القيود والضرائب في المستقبل؛

٢٧ - **تؤكد كذلك** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتوفير التغذية؛

٢٨ - **تؤكد** الحاجة إلى الحد كثيرا من فاقد وهدر الأغذية قبل الحصاد وبعده في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وذلك بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية المصدر وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها؛

٢٩ - **تسلّم** بالدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك في سياق الشراكة العالمية من أجل الأمن الغذائي؛

٣٠ - **تشجع** على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة الإنتاج وإنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٣١ - **تشجع** البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٩]، بالصيغة التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢؛

٣٢ - **تطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، وفقا لولاية كل منها وعلى نحو يتسم بأقصى درجات الفعالية، سرعة نشر المبادئ التوجيهية والترويج لها؛

٣٣ - **تؤكد من جديد** الالتزامات ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا في مسيرة تحقيقها ولبلوغ الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

٣٤ - **تدعو** الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة إلى إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المناقشات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية''.